

الجزء A – إعلان باكو

إعلان

MOD

مشروع مقترح لإعلان باكو 2025

التوصيلية الشاملة والهادفة وميسورة التكلفة من أجل مستقبل رقمي شامل ومستدام

نحن، ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، نؤيد هذا الإعلان في المؤتمر العالمي التاسع لتنمية الاتصالات (WTDC-25)، الذي عُقد في الفترة من 17 إلى 28 نوفمبر 2025 في باكو بجمهورية أذربيجان تحت شعار "التوصيلية الشاملة والهادفة وميسورة التكلفة من أجل مستقبل رقمي شامل ومستدام".

ونُعيد تأكيد التزامنا الراسخ إزاء المجتمع الإنمائي العالمي وتعزيز هدفنا المشترك الرامي إلى حفز تحول رقمي مستدام بيئياً ومنصف ونمو شامل للجميع على الصعيد العالمي، بالاستناد إلى نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2025 (WTDC-25) وعمليات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الأخيرة.

وندرك التقدم المحرز في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتنمية الرقمية في جميع المناطق؛ ومع ذلك، لا تزال التحديات والتفاوتات المستمرة تعيق توفير توصيلية شاملة وهادفة وميسورة التكلفة، داخل البلدان وفيما بينها، ولا سيما في البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً (LDC)، البلدان النامية المحاطة باليابسة (LLDC)، والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS). ولذا، نعيد تأكيد عزمنا على التصدي لها من خلال تعزيز التعاون الدولي ومواصلة المشاركة في أعمال قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D).

وإذ نعي تحديات التحول الرقمي والفرص التي يُتيحها، نعلن ما يلي:

‘1’ إننا ندرك أن الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة هي محركات لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة في جميع الأنظمة الإيكولوجية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الوطنية والإقليمية والعالمية. وتمثل التوصيلية الشاملة والهادفة أولوية بالغة الأهمية لتحقيق نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وأهداف التنمية المستدامة (SDG). فالشبكات والمنصات والأدوات والبيانات والابتكار الرقمي تخلق فرصاً لتحسين سبل العيش وتعزيز الحوكمة ودعم ريادة الأعمال.

- ‘2’ **ونشعر بقلق بالغ من أن نحو ثلث سكان العالم** لا يزالون غير موصولين بالإنترنت، وتركز المتضررين بشكل غير متناسب في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث توجد حاجة عاجلة وملحة إلى الاستثمار في البنية التحتية للتوصيلية. فما زالت فجوات التوصيلية قائمة في المناطق الريفية والنائية والمحرومة من الخدمات. ومن بين الأشخاص الذين تغطيهم شبكات النطاق العريض، هناك "فجوة استخدام" واسعة لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحددها حواجز مثل محدودية تيسر تكلفة النفاذ إلى أجهزة المستخدم النهائي المفعلة بالإنترنت، والافتقار إلى المهارات الرقمية والمحتوى المحلي ذي الصلة، وتحديات تحقيق التعددية اللغوية على الإنترنت والتحديات الأخرى التي تعترض موثوقية التجربة على الإنترنت وسلامتها وأمنيتها، والتي لا تزال تؤثر على الغالبية العظمى ممن لا يزالون غير موصولين بالإنترنت. وإذا لم يكن تقدم التكنولوجيات الجديدة والناشئة في الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مصحوباً باستثمارات وبناء القدرات ومبادرات تبادل المعرفة، فإنه ينذر بتعميق الفجوات الرقمية بشكل أكبر.
- ‘3’ **ونُقِرُّ بما تتيحه التطورات التكنولوجية السريعة على خلفية التحديات العالمية من فرص غير مسبوقة لبناء الصمود الاقتصادي والإيكولوجي.** فالكوارث الإيكولوجية والأخطار الطبيعية آثار ضارة تقاسيها البلدان النامية بدرجة غير متناسبة، وينطوي التصدي لهذه التحديات النهوض بالسياسات والتكنولوجيات التي تعزز القدرة والرقمنة الفعالة للموارد. واعترافاً بالمبادئ التي أعادت بعض الدول الأعضاء تأكيدها في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون بشأن العمل الرقمي الأخضر (COP29) وفي مبادرة الاتحاد للعمل الرقمي المراعي للبيئة، نشجع أيضاً على نشر حلول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع لتعزيز العمل المناخي ومراقبة حالات الطوارئ والاستجابة للكوارث وأنظمة الإنذار المبكر، ودفع التحسينات في كفاءة الطاقة من خلال الابتكار الرقمي.
- ‘4’ **وإذ نسترشد بالمبادئ التي يجسدها دستور الاتحاد، فإننا نحثُّ أصحاب المصلحة المتعددين على اتخاذ إجراءات قائمة على التعاون** فيما بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمع التقني المعنية إقليمياً وعالمياً على حد سواء لمضاعفة أثر الشراكات والمساعدة الإنمائيين وتحقيق أهدافنا المشتركة.
- ‘5’ **ونعيد تأكيد أهمية عدم ترك أحد يتخلف عن الركب في التحول الرقمي** وهو ما سيتطلب جهوداً عاجلة لتوسيع نطاق تكافؤ الفرص أمام الجميع، بما في ذلك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية والسكان الريفيين، من خلال اعتماد سياسات شاملة ومبتكرة وتكيفية، ومبادرات مستهدفة.

وإذ نسعى إلى إرساء الأساس لعمل جماعي متضافر خلال الفترة 2026-2029، نؤكد ما يلي:

(1) **إننا ندعم النهوض بالتوصيلية الشاملة والهادفة، والتي تشمل النفاذ إلى البنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى أجهزتها وخدماتها وتطبيقاتها، وضمان تيسر تكلفتها، وتوفيرها بلغات متعددة، وعلو جودتها، وصمودها وشمولها وإمكانية تشغيلها بينياً، وسلامتها وأمنيتها.** لإنشاء بنى تحتية للطاقة وللالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موسعة مثلاً للشبكات الأساسية عالية السرعة، وحلول توصيلية الميل الأخير، باستخدام مزيج من التكنولوجيات، والمشغلين بالغ الأهمية لسد الفجوات الإنمائية والاستفادة من شبكات الألياف البصرية وأنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT) بما في ذلك تكنولوجيات النفاذ المحلية للمناطق الريفية والمناطق شحيحة الخدمات، والاتصالات الساتلية واتصالات الأرض وتحت البحرية، حيثما يكون مناسباً. والبنية التحتية المتينة تعزز تحقيق وفورات الحجم وفرص جديدة، والتنمية طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، نؤكد على الحاجة إلى نماذج استثمار مبتكرة لدعم النشر المستدام للاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية الرقمية. وفي ضوء التحديات المالية المستمرة في المناطق المحرومة من الخدمات، نشجع على وضع سياسات ونهج تنظيمية وتعزز الابتكار وتُمكن من إقامة شراكات فيما بين القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص، والتعاون على نطاق الحكومة، وتحقيق نمو رقمي طويل الأجل للجميع.

ونؤكد على أهمية الاستثمار في الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المستدامة بيئياً وإيكولوجياً، مع مراعاة متطلبات الطاقة من أجل النهوض بالتحول والتنمية الرقمية. فضلاً عن ذلك، نرى أن اتباع نهج متكامل بشكل جيد ومتعدد القنوات فيما يتعلق باتصالات الطوارئ - بما فيها أنظمة الإنذار المبكر، مسألة لا غنى عنها لضمان أن تتيح التوصيلية الشاملة الوصول الفعال، وفي الوقت المناسب، إلى جميع الأشخاص المعرضين لأخطار طبيعية.

ونقر بالدور الحاسم للاتصالات الراديوية الفضائية في النهوض بالتوصيلية. ونسلط الضوء على مسؤوليتنا المشتركة لضمان الاستخدام الرشيد والفعال والاقتصادي والمنصف للموارد المدارية وموارد الطيف من خلال التعاون الدولي المستمر، والحوار الشامل، وبناء القدرات بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز الاستدامة طويلة الأجل للخدمات الفضائية.

(2)

وندعو جميع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة، وفقاً لأدوارهم ومسؤولياتهم، إلى اعتماد نهج تتمحور حول الإنسان ومستنيرة بالمخاطر إزاء التحول الرقمي والاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وتنفيذ سياسات لتعزيز القدرة على تحمل تكاليف خدمات وأجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم سد الفجوات الرقمية، وتمكين المستهلكين في عمليات صنع القرار. فتحقيق التحول الرقمي يستلزم تكافؤ الظروف في السوق، وزيادة التدفقات الاستثمارية، وكذلك تنمية البنية التحتية للاتصالات الراديوية للأرض والاتصالات الراديوية والفضائية وتحت البحرية، حيثما يكون مناسباً، تطويراً مسؤولاً ومستداماً. كما أن ملاءمة استجابة السياسات العامة لسرعة التحول التكنولوجي تقتضي تعزيز القدرات المؤسسية، واتتجاه نهج شامل لجميع أذرع الحكومات، وحوكمة مرنة وتعاونية، وتعميم عملية صنع القرار المستندة إلى أدلة، واعتماد أنظمة الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة.

ولتعزيز كل من الأطر السياساتية والتنظيمية وقدرات التنفيذ، فإننا ندرك الحاجة إلى تحفيز مبادرات بناء القدرات البشرية والمؤسسية عبر جميع أولويات قطاع تنمية الاتصالات. ولا تزال مجالات التركيز الرئيسية هي تنمية مهارات الحكومات والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين الوطني والإقليمي.

(3)

وندرك ضرورة تسريع الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي، ونقرّ بلزوم أنظمة الابتكار الرقمي الإيكولوجية لإعادة تنشيط الاقتصادات ودعم التحول الهيكلي والتصدي لتحديات الاستدامة الحرجة. ويلزم لتوسيع نطاق الابتكار الرقمي وريادة الأعمال ورقمنة الاقتصادات اعتماد نهج استراتيجي لتهيئة بيئات سياساتية وتجارية تمكينية. فتعزيز القدرات الرقمية والابتكارية بجميع القطاعات وأذرع الحكومات، وخاصة دعم الحكومات الوطنية للاستفادة من العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة يمكن أن يحسّن الإنتاجية والتنوع الاقتصادي والمنافسة، ليحفز بذلك مشاركة جميع البلدان مشاركة منصفة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

ونتعهد بدعم مبادرات تنمية المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية للجميع، بما في ذلك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية والسكان الريفيين لضمان قدرة جميع الأشخاص على المشاركة في النظام الإيكولوجي الرقمي بفعالية وأمان، بما يحد من أوجه عدم المساواة. وقد تشمل هذه المبادرات إنشاء مراكز التنمية وتقديم التدريب في هذا المجال وإنشاء برامج متخصصة لبناء القدرات ومبادرات طوعية ومتفق عليها لتبادل المعرفة تساعد الجميع في استخدام التكنولوجيات الرقمية ودعم إنشاء القيمة. ويمكن زيادة الاستفادة من مراكز الابتكار الوطنية والإقليمية بوصفها آليات مؤسسية لبناء القدرات في البحث والتدريب والمشاركة في إنشاء فيما يتصل بمشاكل محددة، ورعاية حلول مرنة من قبل الحكومات وأصحاب المصلحة في الأنظمة الإيكولوجية، وتحفز التعاون الدولي.

(4) وسنعمل على استحداث أوجه تآزر، وتعزيز التعاون، والوفاء بالالتزامات القائمة، مع بناء شراكات عالمية وإقليمية شاملة بين القطاعين العام والخاص، ووكالات التمويل الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين، لتجميع الموارد والمعارف والممارسات الجيدة بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة والمناطق، لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، فيما يتعلق بتعزيز النفاذ الشامل إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة. وسنستفيد كذلك من التعاون الإقليمي والدولي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتعجيل سرعة العمل وتوسيع نطاقه عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشركائها، إلى جانب المبادرات الوطنية المنشأ والقيادة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسنسعى، جنباً إلى جنب منظمات الاتصالات والروابط التنظيمية الإقليمية وشركاء آخرين، إلى تعزيز البيئات السياسية والتنظيمية في المجالات الرئيسية المحركة للتحويل الرقمي بهدف تمكين التعاون وتعزيز التوصيلية ووفورات الحجم والتحول الرقمي المستدام على الصعيد الإقليمي.

(5) وندرك إمكانات تسريع التحويل الرقمي والنهوض بالتقدم نحو التنمية المستدامة من خلال عدة أمور من بينها الذكاء الاصطناعي (AI) فيما يتعلق بالاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وسنسعى جاهدين للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، من خلال بناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية المخصصة، وتبادل الممارسات الفضلى، وتعبئة الموارد، والمشاريع المؤثرة، ومبادرات التوفيق، والدراية للاستفادة من والنقل الطوعي للتكنولوجيا استناداً إلى شروط متفق عليها وتبادل المعرفة للاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ونحن نرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد ومساهمته نحو بناء مستقبل رقمي شامل ومستدام للجميع.

ونلتزم كذلك بتوسيع نطاق أثر أعمال قطاع تنمية الاتصالات بهدف تسريع التنمية الرقمية العالمية، ونهيب بالدول الأعضاء وشركاء التنمية والقطاع الخاص توسيع نطاق البرامج والمبادرات ذات الصلة، مع إيلاء الأولوية لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تنفيذ إعلان باكو وخطة عمل باكو وقرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والمبادرات الإقليمية.